البناءُ النَّسقيّ في القرآن
مفهومه وتطبيقه النحوي

د. عادل فتحي رياض
جامعة قطر
adel.ahmad@qu.edu.qa

تاريخ الاستلام: 000/00/00
تاريخ القـــبول: 000/00/00

الملخص:

يدرس هذا البحث نمطا من أنماط السبك والإحكام في النص القرآني، وهو «البناء النسقي»، والمقصود بالنسق هنا: «ما جاء من الكلام على نظام واحد» أو هو: «تتابع الكلام على بناء متلائم». أما حدّ هذا المصطلح فهو: «ملاءمة تركيبِ آخر الآية أولَها». وبعبارة قريبة هو: «حمل آخر الآية على أولها؛ للمشاكلة أو للمقتضَى اللغوي». ويمكن أن يعد هذا البناء نظرية لبيان فصاحة الكلم وقوة تماسكه وبلاغته، ونموذجا لتوظيف النحو في توجيه النصوص، وتفاعل المعاني النحوية. ولهذا البناء أنواع عدة أهمها: النسق الدلالي، ونسق المشاكلة، والنسق النحوي. واندرج تحت الأخير مباحث التخفيف والتوفية، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير. وتحت هذه الأنواع صور كثيرة. وحُصرت مادة البحث في المتشابه اللفظي للآيات القرآنية، وكان المصدر الرئيس لمادة البحث كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي.

الكلمات المفاتيح:

البناء النسقي–المتشابه اللفظي–النسق الدلالي–نسق المشاكلة–النسق النحوي

The Systematic Structure in Qur'an

The Concept and its Grammatical applications

Adel Fathy Riad Ahmed

Qatar University

adel.ahmad@qu.edu.qa

Abstract:

This paper studies a pattern of coherence in the Qur'an; i.e. «The systematic structure». The term system refers to: «a system of words in one pattern» or: «The continuation of speech in order.» The term refers to «fitting the composition of the end of the verse with its beginning». In other words, it means that «the last verse carried on to the first of it; for comparable or for the linguistic requirement.» This structure can be considered as a theory to demonstrate the eloquence and coherence of texts, and as a model of using grammar as interpretation tools in the texts, and the interaction of grammatical meanings. There are several types of structures, and the most important of them are the semantic system, parallels system, and grammatical system. Under the last model comes mitigation and fulfilment, addition and deletion, and anastrophe. There are many types under these.

The research samples are limited to pronunciational similarity in the Quranic verses, and the primary source of the paper was the book of «Durrat altanzil wa ghurrat altaawil» by Al- Khatib Al>iskafii.

Keywordes:

The systemic structure - pronunciational similarity - the semantic pattern - parallels system - grammatical system

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الأمين، وعلى آله الطاهرين، أما بعد؛

فالقرآن كلام الله تعالى، أنزله على قلب سيدنا محمد - ﷺ - بلسان عربي مبين، بشيرا ونذيرا للناس كافةً، وقد تُحدِّيَ به أهلُ العربية والبيان، فما اسطاعوا أن يأتوا بسورة من مثله، وأُبْلِسوا ودَهِشوا من بلاغته وفصاحته ونظمه، ومجيئه على غير مثال سابق، وإن كانت كلماتُه من مثل ما ينطقون.

وقد أدرك العرب من أول الأمر ما في الألفاظ من جمال، وما في تأليف القول من نسق وانسجام، وما في جرسها من نغم، ولما أراد بعضهم محاكاته في نغمه جاء كلامه غثًّا، ليس فيه نغم ولكن فيه ما يدل على إدراك سقيم.[1]

ولقد أخذ القرآن بمجامع الوليد بن المغيرة، فأخرس لسانه عن وصفه بأي جنس أدبي يعرفه، فأطرق مصغيا، يسمع تلاوةَ رسولِ الله ﷺ آيَ القرآن، ثم انصرف إلى قومه قائلا - وقد دَهِشَ وأُبلس - : «فوالله ما فيكم رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجزها وبقصيدها مني، والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا، والله إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه مغدق أسفله وإنه ليعلو ولا يُعلى»[2]

يقول الزركشي: «مع أن اللغة لغتهم والكلام كلامهم وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة- لعنه الله- كان سيد قريش وأحد فصحائهم؛ لما سمعه أخرس لسانه وبلد جنانه وأطفئ بيانه وقطعت حجته وقصم ظهره وظهر عجزه وذهل عقله»[3]

وذلك لأنّ علم البشر «لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية، وأوضاعها التي هي ظروف المعاني ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض فيتوصلوا باختيار الأفضل من الأحسن من وجوهها إلى أن يأتوا بكلام مثله، وإنّما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا، وأشد تلاؤما، وتشاكلا من نظمه.

وأما معانيه فكل ذي لب يشهد له بالتقدم ثم يأتي المعنى أوفى أبوابه والتّرقي إلى أعلى درجاته، وقد توجد هذه الفضائل الثلاثة، على التفرّق في أنواع الكلام، فأمّا أن توجد مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد إلّا في كلام العليم القدير، فخرج من هذا أن القرآن إنّما صار معجزا، لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التآليف مضمنا أصحّ المعاني»[4]

وبعدُ؛ فلا يعامل نصٌّ عربيٌّ هذا شأنه معاملة القصائد والقصص؛ إذ إنه ليس نصا بشريا يخضع لمعيارية المناهج التي تحكم على اللغة والأسلوب؛ وما هذه المناهج إلا أدوات لفهم الكلام وبيان علوّ درجته وتوافر العناصر المؤهلة له لتبليغ مقصود صاحبه، وما هي إلا جانب معرفي مذعن للقبول والرد، واحتمال الصواب والخطأ، سواء أكان ذلك في التنظير والتقعيد، أم في التطبيق والتنزيل. وهذا لا يقلل من منزلتها، بل المقصد أن هذه النظريات والمناهج ليست بدهيات مسلَّمة.

(1) المعجزة الكبرى، محمد أبو زهرة ص213

(2) انظر قصة الوليد بن المغيرة في: أسباب النزول للواحدي ص 447، البرهان للزركشي 110/2، الإتقان للسيوطي 5/4

(3) البرهان 110/2

(4) بيان إعجاز القرآن للخطابي ص27، وانظر إعجاز القرآن الباقلاني ص42، البرهان في علوم القرآن للزركشي 103/2، 102، وسبل الهدى والرشاد 420/9

وإذا كان الأمر كذلك فإنه يلزم الناظرَ في لغة القرآن وأسلوبه البحثُ عن منهج ينبع منه ومن أساليبه، منهج له كلياتٌ تصدق على جزئياتِ نصوصه. ولا يصح أن تفرض عليه معاييرُ مجردة، أو فرضياتُ نظريةٍ خرجت من رحم لغة أخرى غير العربية؛ فآيات القرآن لها نظمها الخاص، ومعانيها التامة، وجاءت منظومة في نسق على وجه إعجاز البيان، وبيان الإعجاز.

وتبرز أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

1- يرصد هذا البحث نمطا من **أنماط السبك والإحكام النصي** في القرآن وهو بناء اللاحق على السابق في الآيات بناء نسقيا بنيويا يراعي البنية اللفظية والدلالية.

2- يعد البناء النسقي نموذجا لتوظيف النحو في توجيه النصوص، ويتجلى في مباحثه تفاعل المعاني النحوية.

3- البناء النسقي منهج من مناهج بيان إعجاز القرآن.

4- يمكن أن يعد مفهوم البناء النسقي نظرية لبيان فصاحة الكلم وقوة تماسكه وبلاغته.

وقد كان من العسير أن أستقريَ مادة البحث في القرآن كله في ورقاتٍ، وخشيت أن أقتصر على سورة واحدة فلا تسعفني الشواهد. فرأيت أن السبيل الأمثل لبيان تلك الفكرة أن أنظر في الآيات المتشابهات لفظا، وأتأمل الفوارق والتوافق بينها؛ لتكون منطلقا لهذا البناء.

وكان كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (ت 420 هـ) مبتدأ بحثي ومعتمَد مسائله؛ لما له من سبق في فن توجيه متشابهات القرآن، بل لعله أول مؤلفاتها وأحكمها، وأغزر تصانيفها نحوا وتصريفا، وفي ثناياه تنطق نظرية النظم مع تقدم زمانه على صاحبها عبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ). وكل من صنف في باب توجيه المتشابه بعد الإسكافي اعتمد كتابه الدرة، فمستقل ومستكثر، ومختصِر أو ناقل، وإن لم يصرح به. ومن هؤلاء برهان الدين الكرماني (ت 505 هـ) في كتابه «البرهان في توجيه متشابه القرآن»، وأبو جعفر بن الزبير (ت 708هـ) في «ملاك التأويل»، وبدر الدين بن جماعة (ت733 هـ) في «كشف المعاني في المتشابه من المثاني». وزكريا الأنصاري (ت926هـ) في «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن».

إن المعنى العام للبناء النسقي هو: «**ما جاء من الكلام على نظام واحد**» أو «**تتابع الكلام على بناء متلائم**». ولا أعلم بحثا من قبلُ دَرس المتشابه اللفظي بهذا المفهوم؛ بل غلب على كثير من الدراسات المعاصرة الطابع البلاغي والاعتناء بسياق الآيات ودلالة المقام، أو المنهجية النحوية التقليدية، ومن أهم هذه الدراسات:

- البلاغة القرآنية في الآيات المتشابهات، د.إبراهيم الزيد، وأصل الكتاب أطروحة الدكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، ونوقشت سنة 1993، وطبعت كتابا سنة 2010
- المتشابه اللفظي في القرآن وأسراره البلاغية، د.صالح الشثري، وهي أطروحته للدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة 2001
- المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، دراسة نحوية بلاغية، د.مشهور موسى، وهي أطروحته للدكتوراه بالجامعة الأردنية. سنة 2004
- أثر دلالة السياق القرآني في توجيه المتشابه اللفظي، د.تهاني سالم باحويرث، وهي أطروحتها للماجستير لكلية أصول الدين بجامعة أم القرى سنة 2007
- توجيه المتشابه اللفظي بين القدامى والمحدثين، د.محمد رجائي، وهي أطروحته للدكتوراه بجامعة ملايا بماليزيا. سنة 2012

وجاء البحث بعد مقدمتي هذه في فصلين وخاتمة؛

أولهما: مدخل نظري لمفهوم «البناء النسقي». والآخر يُعنى ببيان البناء النسقي النحوي، مع بيان أهم صوره. ثم الخاتمة وتحوي أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: مفهوم البناء النسقي.

«النَّسقُ من كل شيءٍ: ما كان على طريقة نظام واحد، عامٌّ في الأشياء، وَقَدْ نَسقْتُه تَنْسيقًا»[1]. «وأن يُعطف الكلامُ على الكلام»[2]

«ونَسقَ الشَّيْءَ يَنْسقُهُ نَسقًا ...ونَسقه نظَّمه على السواء، وانْتَسق هو وتَناسق، والاسمُ: النَّسقُ، وَقَد انْتَسقتْ هَذه الأَشياء بعضُها إِلى بَعْضٍ أَي تَنَسقَتْ. والتَّنْسيقُ: التَّنْظيمُ. والنَّسق: ما جاء من الكلام على نظام واحدٍ ...ويُقال: ناسقَ بَيْنَ الأَمرين، أَيْ: تَابَعَ بَيْنَهُمَا»[3]

«وحسن النسق: هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتالية معطوفات متلاحمة تلاحما سليما مستحسنا بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ إلى آخره»[4]

و«التنسيق: من النسق بسكُون السين المهملة: التَّرتيب وإجراء الكلام على سياق واحد ونظام واحد. والنَّسق بالفتحتين؛ من كل شيء: ما كانَ على نظام واحد»[5]

وقد استعمل النسق بمعناه اللغوي في بعض كتب التفسير[6] وعلوم القرآن[7].

أما (النسق) اصطلاحا فلا يبعد عن معناه اللغوي إذ هو: «ما جاء من الكلام على نظام واحد» أو «تتابع الكلام على بناء متلائم».[8]

ولذلك يمكن أن يحد المركب الوصفي «البناء النسقي» بأنه: «**ملاءمة تركيب آخر الآية أولَها**» وإن شئت قلت: «**حمل آخر الآية على أولها؛ للمشاكلة أو للمقتضَى اللغوي**»، ويعم «المقتضى اللغوي» هنا: **الدلالة والنحو**.

وبهذا التعريف يظهر الفرق بين **البناء النسقي والنظم**، وأن العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص وجهي، وأن ثمةَ اجتماعا وافتراقا بينهما؛ فهما يلتقيان في دلالتهما لغةً وتعلقهما بتأليف الكلام وتركيب جمله. ويفترقان في أن فكرة النظم عند عبد القاهر تقوم على «توخي معاني النحو» كما يقول[9]، وأن الكلمة المفردة يظهر إعجازها وبلاغتها عند نظمها في سلك من التأليف مع أختها؛ فهما يشتركان في مراعاة التأليف النحوي، ثم يتمايزان بعدُ؛ فالنسق يُعنى بملاحظة بناء اللاحق على السابق سواء بيّنَ دلالة ذلك أم لا، والنظم يُعنى بدلالة التركيب مطلقا سواء وجد هذا البناء أم لا.

أهم صور البناء النسقي في القرآن:

للبناء النسقي للآيات المتشابهات أنواع عدة، وباستقراء كتاب «درة التنزيل» تبين لي أن أهم أنواعه ثلاثة:

- **الأول: النسق الدلالي**: وهو «أن يستلزم السياق دلالة خاصة للكلمة أو التركيب».

(1) الأزهري تهذيب اللغة 313/8، لسان العرب 352/10

(2) ابن فارس مجمل اللغة 865/1 المصباح المنير 603: «نَسَقْتُ الدُّرَّ نَسقًا مِنْ بَابِ قَتَلَ نَظَمْتُهُ وَنَسَقْتُ الْكَلَامَ نَسقًا عَطَفْتُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ»

(3) لسان العرب 352/10–353

(4) الكليات للكفوي 410/1

(5) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون لعبد النبي النكري 241/1

(6) انظر: معالم التنزيل للبغوي 462/3–291/4، المحرر الوجيز لابن عطية 361/1–302/2، الجامع للقرطبي 119/2–147/3، البحر المحيط لأبي حيان 2/1 –506، 70/420، إرشاد العقل لأبي السعود 95/3

(7) انظر البرهان في علوم القرآن 445/2، 444، الإتقان في علوم القرآن 316/3، ومعترك الأقران 307/1

(8) وأقرب المصطلحات إلى «النسق» في الدراسات اللغوية الحديثة هو «التوازي» وموضوع بحثه الأصوات والصرف والتركيب.. إلخ، ولكنْ بينه وبين النسق فروق، بل مصطلح النسق أدق وأخص منه هنا. فيرجى مراجعة: أطروحة الماجستير: التوازي التركيبي في القرآن لعبد الله الحياني، وأطروحة الماجستير: بلاغة التوازي في السور المدنية، للعربي عبد الله، وبحث الجمل المتوازية في ديوان أبي القاسم الشابي، «دراسة نحوية دلالية» د.محمود الجعيدي، وبحث بنية التوازي في قصيدة فتح عمورية د.إبراهيم الحمداني.

(9) دلائل الإعجاز ص392، 391

- **الثاني: نسق المشاكلة**: وهو «أن يجري الكلام على نمطٍ ما قبله، من غير مقتضًى نحوي». ومشاكلة نظم الكلام غرض صحيح لفصاحته وعدم تنافره. وهو أعم من النسق الدلالي، فالمشاكلة قد تحمل في طياتها الدلالة المقصودة، وليس شرطا في النسق الدلالي أن يكون مبنيا على المشاكلة.
- **الثالث: النسق النحوي**: وهو «حمل آخر الآية على أولها للمقتضى النحوي». وهذا النوع هو المقصود بالدراسة النحوية الخالصة، وسوف أفرد له الفصل الثاني.

ولبيان التعريفين السابقين للنسق الدلالي ونسق المشاكلة أذكر أمثلة لأهم صورهما.

فمن صور النسق الدلالي: وهو «أن يستلزم السياق دلالة خاصة للكلمة أو التركيب».

ما يتعلق بدلالة الأداة:

كأن يستلزم السياق في موضع أداةً خاصة دون غيرها مما تشترك معها في بعض دلالاتها، أو يذكرها في سياق ويحذفها في آخر. ومن ذلك:

(أ) الفرق بين (ما) و(الذي) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (البقرة: 120).

وقوله في السورة نفسها: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (البقرة:145).

فالآية الأولى ذكر فيها اسم الموصول (الذي)، وفي الآية الأخرى ذكر فيها اسم الموصول (ما) وقبلها حرف الجر (مِنْ) الذي خلت منه الآية الأولى.

وتوجيه ذلك مبني على الفرق اللغوي بين (الذي) و (ما) لنقف على سر هذا الاختيار في الآيتين، فنقول: إن (الذي) تزيد على (ما) بيانا؛ لأنها تأتي صفة وتقع بعد اسم الإشارة نحو (أمن هذا الذي هو جند لكم) ـ الملك: 20 ـ و(ما) لا يوصف بها. و(الذي) تثنى وتجمع ومؤنثها (التي)، فلها مزيد بيان، و(ما) على لفظ واحد لا يظهر فيها المعاني السابقة إلا بالسياق. و(الذي) لزمتها أمارة التعريف الألف واللام، بخلاف (ما) المبهمة.

فيقال: إن (الذي) أرسخ في البيان والتصرف من (ما) وأبلغ في الاستغراق منها؛ فإن (الذي) في الآية الأولى واقعة على العلم الذي يصح به الإيمان ويثبت به الإسلام وهو ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾، والعلم بذلك هو أفضل العلوم وأعظمها فناسب معه الأداة الموصولة الأشهر في البيان وهي (الذي). بخلاف الآية الثانية فإنها تتكلم عن مسألة جزئية من الدين وفروعه وهي اتباع القبلة، وهذا الاتباع بعض الدين والعلم به بعض العلم فناسب معه (ما).

أما ورود (مِنْ) في الآية الثانية فلأنها تتحدث عن أمر له وقت مخصوصٌ مضيقٌ وهو الصلاة فناسب معه (من) التي تأتي لابتداء الغاية. وفي الآية الأولى أطلق الكلام؛ لأنه يتحدث عن العلم الموصل إلى الإيمان ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ وهو لا يختص بوقت دون وقت.

(ب) زيادة اللام في سورة الشعراء (رقم 49) ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۚ﴾ للتقريب وتأكيد قرب حصول الفعل، بخلاف آية الأعراف (رقم 123) ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، فسياقها لا يقتضي ذلك.

(جـ) الفرق بين (إلى) و(على) في قوله تعالى: ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾ (البقرة: 136). وقوله: ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ

عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ (آل عمران: 48). لدلالة السياق على التكليف أو البلاغ.

(د) والفرق بين (لن) و (لا) في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ (البقرة: 95) – و ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا ﴾ (الجمعة: 6).

ومن صوره أيضا: الاستغناء والاكتفاء بما تقدم:

كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ ﴾ (هود : 81).

وقال في سورة الحجر الآية 65: ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾.

فاستثنى في سورة هود من قوله تعالى ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ قوله: ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ ﴾، ولم يستثن ذلك في سورة الحجر؛ لأنه قد تقدم فيها استثناء قبل هذه الآية فأغنى عن إعادته، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ۝٦٠ ﴾ (الحجر : 58-60)[1]

ومن صوره: التأكيد لتناسق التأكيدات.

قوله تعالى في سورة الحج الآية 62: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾.

وقال في سورة لقمان الآية 30: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ فخصت آية الحج بالتوكيد بالضمير (هو) (وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ)، وخلت منه آية لقمان.

(1) درة التنزيل 730/2 - 729

ويمكن تفسير ذلك بأن آية الحج قد سبقت في تسعة مواضع بالمؤكدات: اللام، ونون التوكيد، وإنّ؛ وهي:

قوله في الآية 58: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ ﴾ وبعده: ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾

وبعده قوله تعالى في الآية 59: ﴿ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾

وبعده قوله تعالى في الآية 60 ﴿ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾

فلما تتابعت هذه التوكيدات ناسقتها هذه الآية مؤكدة بالضمير (هو) : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾

وليس كذلك ما جاء في سورة لقمان، لأنه لم يتقدمه التوكيدات التي تستتبع أمثالها[2].

أما نسق المشاكلة (وهو أن يجري الكلام على نمط ما قبله، من غير مقتضًى نحوي) فصوره كثيرة، وأهمها:

المشاكلة في الإضمار والإظهار.

كأن يجري الكلام على إظهار المتحدَّث عنه أو المقصود بالذكر؛ فيستدعي ذلك إظهاره فيما يليه. ومثل ذلك في جريان الكلام على مراعاة الإضمار.

كقوله عز وجل في سورة غافر: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ۝٦١ ﴾.

وقال في سورة يونس: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ۝٦٠ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ ﴾

فأظهر (الناس) في موضع الإضمار في سورة غافر، وأضمر في موضع الإظهار في سورة يونس.

(2) درة التنزيل 877/2–878

والإضمار قد يكون لقرب الذكر، والإظهار للاهتمام وتعظيم الأمر، فكل موضع احتمل ذلك فإنه يحمل على ما يلائم الآيات المتقدمة له؛ ليكون قد جمع إلى صحة المعنى واللفظ مشاكلة ما قبله من الآي.

فأما قوله تعالى في سورة غافر: ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ بعد قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ فمبنيٌّ على الآيات التي قبله، وهي قوله: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾، وقال بعده: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾، ثم جاء ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦١﴾ ﴾. فأظهر ذكر (الناس) كما أظهر في الآيتين قبلها للمشاكلة والملاءمة.

أما في سورة يونس فالكلام بني على الإضمار في الآي المتقدمة، فقد قال تعالى مخبرا عمّن يدخل من الظالمين النار: ﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾

ثم قال: ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾، فأضمر ذكره في قوله: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ ثم قال بعده: ﴿ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فأضمر ما أضاف إليه أكثر، ثم انتهى إلى قوله تعالى بعده: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦٠﴾ ﴾

فاقتضى ما بني عليه الكلام في هذه الآيات أن يكون ما بعد الشرط بلفظ الإضمار كما كان ما تقدمه. (1)

– ومنه البناء على إضمار الفاعل وإظهاره كما في قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ ﴾(الأعراف:101) و﴿ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ ﴾ (يونس:74) فالآية في سورة الأعراف مبنية على ما تقدمها من الآيات، وهي تنتقل من الإضمار إلى الإظهار، ومن الإظهار إلى الإضمار، أعني في إخبار الله عز وجل عن نفسه لقوله: (أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا) (الأعراف:97). و﴿ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى ﴾ (الأعراف:98) وقوله بعده: ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ﴾ (الأعراف:99). فأظهر: ولم يقل: أفأمنوا مكرنا.

فلما وقع هذا الإخبار في هذا المكان، ثم جاء بعده: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ (الأعراف:100). فأجرى الفعل على إضمار فاعله، ثم عاد إلى ذكر الطبع؛ كان إجراؤه على إظهار الفاعل أشبه بما بنيت عليه الآيات المتقدمة من الانتقال من الإضمار إلى الإظهار المختار استعماله في المكان.

وأما الآية التي في سورة يونس وهي: ﴿ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ (يونس:74) . فلأن ما قبلها جار على حد واحد وسنَنٍ لاحبٍ وهو إضمار الفاعل من قصة نوح قبلها ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ ﴾ (يونس:71) إلى أن قال: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ ﴾ فقال بعده: ﴿ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾(يونس:73-74) ولم يتقدمه ما يخالفه هذا المنهج، ولم يبن على الطريقين فاتبع الأول وحمل عليه في إضمار الفاعل فيه. (2)

وتأتي المشاكلة أيضا في بناء الفاصلة على ما قبلها(3).

كقوله في سورة الأعراف 81: ﴿ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ وقال فيما وقع في

(1) انظر درة التنزيل 3/1058–1061

(2) انظر درة التنزيل 2/610–611

(3) انظر درة التنزيل 2/559–601

سورة النمل 55: ﴿ شَهۡوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ ﴾.

ففاصلة الآية الأولى مبنية على أسماء، وفاصلة الآية الثانية مبنية على أفعال؛ فاختصاص (مسرفون) بسورة الأعراف؛ لأن الآيات قبلها فواصلها أسماء مجموعة، قال: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ..﴾ (الأعراف:74). فكانت فاصلة هذه الآية: (مفسدين) وفاصلة ما بعدها: (مؤمنون) وما بعدها: (كافرون) وبعدها: (المرسلين) وبعدها: (جاثمين) وبعدها: (الناصحين)، وبعد ذلك (العالمين)، فكان الاسم أحق بالوضع في هذا المكان لتتساوى الفواصل.

أما في سورة النمل فقد تقدم الآية التي فاصلتها: ﴿ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ ﴾ (النمل:55) قوله تعالى: ﴿ فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٥٢ وَأَنجَيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ٥٣ وَلُوطًا إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦٓ أَتَأۡتُونَ ٱلۡفَٰحِشَةَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ٥٤ ﴾ (النمل:52-54) فلما تناسقت هذه الأفعال في هذه الفواصل التي قبل هذه الفواصل التي قبل هذه الفاصلة كان بناؤها على ما قبلها بلفظ الفعل أولى بها.

الفصل الثاني: البناء النسقي النحوي

تقدم أن معنى «النسق»، مجيء الكلام متتابعا على نظام واحد متلائم، يوافق آخرُه أولَه.

وأن «البناء النسقي»: «ملاءمة تركيب آخر الآية أولَها». أو بعبارة أخرى: «حمل آخر الآية على أولها؛ للمشاكلة أو للمقتضَى النحوي».

وحد البناء النسقي هنا: «حمل آخر الآية على أولها للمقتضى النحوي».

وقد جمعتُ مسائل هذا الفصل في ثلاثة مباحث؛ الأول: التخفيف والتوفية. والثاني: الذكر والحذف. والثالث: التقديم والتأخير. ولا ينحصر البناء النسقي في هذه المباحث، بل هي نماذج للدلالة على الفكرة وتوضيحها.

المبحث الأول: التخفيف والتوفية.

التوفية مصطلح كليٌّ يندرج تحته كل صورة يمكن أن توصف بالتمام واستيفاء الأجزاء، كتمام أركان الجملة وظهورها، واستيفاء العامل معمولاته، أو بقاء الكلمة بحروفها من غير تغيير. والتخفيف ضد ذلك؛ كالاختصار والحذف...إلخ والأصل في الكلام التوفية والاستيفاء، والتخفيفُ فرعٌ، وكلٌّ جاء لحكمة تقتضيه، والمقصود هنا: بناء الكلام على ما يقتضيه النسق من إيثار هذا أو ذاك؛ وسأعرض هنا نماذج مما تشابهت فيه الآيات توفية وتخفيفا، مبينًا أن البناء النسقي سبب لغوي ظاهر لبيان الحكمة في مجيء كلٍّ في موضعه.

(أ) حذف نون (يكن) لثقل المتعلَّق.

تحذف نون مضارع (كان) المجزوم إذا وليه متحرك–عند سيبويه[1] – ولم يتصل به ضمير نصب، وعلة هذا الحذف عنده التخفيف لكثرة الاستعمال كقوله تعالى: (ولم يك من المشركين) وكقوله تعالى: (ولا تك في ضيق مما يمكرون). قال سيبويه: «ليس كلٌّ حرف بمنزلة لم أُبَلْ ولم يَكُ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف»[2]

والذي حسن حذفها هنا شبهها بالنون التي تقع في بعض المواضع علامة إعراب، كما يقول ابن السراج: « وحَقٌّ (لم يكُ): (لم يكنْ) وكان أَصلُ الكلمة قبلَ الجزم (يكونُ) فلمَّا دخلتْ عليها «لم» فجزمتها سكنت النونُ فالتقى ساكنانِ لأنَّ الواوَ

(1) قال سيبويه في 184/4: « كما قالوا لم يك، شبهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون لم يك الرجل، لأنها في موضع تحرك»

(2) الكتاب 294/1

ساكنةٌ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فوجبَ أَنْ تقول: لم يكنْ فلمَّا كثرَ استعمالُها وكانت النونُ قد تكونُ زائدةً وإعرابًا في بعض المواضع شبهت هذه بها وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع»[1]

ورد أبو حيان اختيارَ ابن مالك[2] بأن علة الحذف هي التخفيف، وإجازتَه قول يونس بجواز الحذف إذا وليها ساكن، وقال: «وليس التخفيف علة لحذف النون، وأي ثقل في لفظ «لم يكن»؟ وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ولشبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة، فمجموع هذا هو العلة في الحذف لا التخفيف. وأما ما ذكر من الحذف مع الساكن فذلك عن سيبويه ضرورة»[3]

ويمكن أن نجمع بين الأقوال السابقة ونقول: إن علة حذف نون (يكون) عند النحاة هي مجموع هذه الأسباب: كثرة الاستعمال وإرادة التخفيف اللفظي وشبه هذه النون بالنون التي تقع في بعض المواضع علامة إعراب.

إذا تقرر هذا فإنه قد ورد في القرآن الحذف، وكذا الإثبات في موضع يجوز فيه الحذف، فما الذي حسن إثبات النون على الأصل في تلك المواضع؟ وما الحكمة من حذفها في المواضع الأخرى؟

أجاب الخطيب الإسكافي عن هذا التساؤل بما جاوز نصوصَ النحاة السابقة[4]؛ إذ إنه اعتمد **نظرية التعلق** معيارا للخفة والثقل؛ فكثرة المتعلقات من أسباب حذف النون في (يكن) سواء قبلها أم بعدها، وإن شئت قلت: الضابط هو «تخفيف اللفظ لثقل المتعلق»، وتفسير الكثرة عنده جاوز قولهم: «كثرة الاستعمال» إلى «كثرة التعلق»؛ قال: «فإذا كانت الكثرة أحد سببي حذف النون في الأصل صارت كثرة المتعلّقات أحد سببي اختيار حذفها»[5]

ومن نماذج ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾[6]

فأتى بالنون في (تَكُنْ).

وقال تعالى في سورة هود في موضعين: (فَلَا تَكُ)؛ الأول: قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[7]

والموضع الآخر قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾[8]

فالضابط أنه يختار فيها حذف النون إذا تعلّقت بالجمل الكثيرة، ويختار إثباتها إذا تعلّقت بالقليلة، فكثرة الجمل هي التي تثقلها، سواء تعلقت بها قبلها أو بعدها.

(1) الأصول 343/3

(2) قال ابن مالك: «ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزما، كقوله تعالى: (ولم يك من المشركين) وكقوله تعالى: (ولا تك في ضيق مما يمكرون) فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: (ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم) وفي قوله: (لم يكن الذين كفروا) ...» شرح التسهيل 366/1

(3) التذييل والتكميل 238/4، وانظر المقتضب للمبرد 167/3، الأصول لابن السراج 383/2.

(4) انظر المسألة عنده في 1001/2–1006

(5) درة التنزيل 2004/2

(6) السجدة 23

(7) هود 17

(8) هود 108، 109

فقوله في سورة هود: ﴿.. فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُۚ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ..﴾ تعلق بآيات ذوات جمل تقدمته وهي: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةًۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥۚ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُۚ﴾

قال الإسكافي: «ألا ترى أنه قد تقدمته جمل جاء عقيبها متعلِّقا بها؛ فثقل من أجلها فاختير تخفيفها بحذف نونها. وكذلك قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ جاء بعد قوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ٨ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ٩﴾[1] وقع في جواب الله تعالى له بعد الكلام الذي كان منه لما بُشّر بالولد، **فطال الكلام جدًا**، وخفّف بالحذف في موضعه اختيارا له.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ تعلّق هذا بقوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ٦٦ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ٦٧﴾.[2]

فأما قوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾، فإنه **قلّت الجمل قبله** ولم يتعلّق إلا بما تقدّمه تعلّق ما ذكرته، فلم يثقل **فاختير الإتمام على الأصل**. وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾، لم يتقدمه ما يثقله من الجمل ما تقدم غيره ممّا ذكرنا»[3]

وهذا **يؤكد نظرية البناء النسقي** في القرآن وأن الكلام يتبع بعضه بعضا متلائما متناسقا في تركيب معجز اللفظ والمعنى معا. ومما يزيد الفكرة جلاء أن الثقل والتعلق ليس محصورا فيما يتقدم الكلمة من الجمل والمتعلقات، بل بما يأتي بعدها أيضا؛ وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ مَا يَعْبُدُونَ﴾، فإن قبله: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾، وقد انقطع الكلام، ولا تعلق لقوله: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ مَا يَعْبُدُونَ﴾ بما قبله.

وانتظم بعدها جمل متوالية متعلقة بها ومن تمام معناها، فإن تمام الآية: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰٓؤُلَآءِۚ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُۚ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾[4]. «أي: لا تشك فيما يعبد هؤلاء الكفار من الأصنام أنهم يعبدونها بحجة فإنهم لا يعبدونها إلا تقليدا لآبائهم الذين كانوا يعبدونها من قبل، فكل يجرى بمستحقه، وهو خطاب للنبي – ﷺ – والمراد به هو ومن آمن به، فقد تعلقت: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ بهذا الكلام كله»[5]

(ب) ومن شواهد علاقة التعلق بالتخفيف

قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾

فقد ذُكر في آية واحدة فعلان أصلهما واحد، الأول مخفف والثاني تام؛ فذهب جماعة من

(1) سورة مريم الآيتان 9، 8
(2) سورة مريم الآيتان 67، 66
(3) درة التنزيل 1004/2
(4) سورة هود 109
(5) انظر درة التنزيل 1006/2، ملاك التأويل لابن الزبير 254/2، 253

المفسريـن إلى أن الفعل المخفف جيء به أولاً «عند إرادة نفي قدرتهم على الظهور على السدّ والصعود فوقه، ثـم جيء بأصل الفعل مستوفيَ الحروفِ عند نفـي قدرتهم على نقبه وخرقه، ولا شك أن الظهور أيسر من النقب، والنقب أشد عليهم وأثقل، فجيء بالفعل مخففًا مع الأخف، وجـيء به تامًّا مستوفيًا مع الأثقـل، فتناسب، ولو قدر بالعكس لما تناسب. وأيـضًا فـإن الثاني في محل التأكيـد لنفي قدرتهم علـى الاستيـلاء على السد وتمكنهـم منه، فناسب ذلك الإطالة»[1]

وهذا التوجيه حسن مقبول، وهو من باب تأويل اللفـظ بالمعنـى، ولكن ثمـة تأويل آخر بابـه تأويل اللفـظ باللفـظ، أو التأويـل بالمتعلَّق، وهـو اختيار الإسكافي – وتابعـه فيه الكرماني والفيروزآبادي – فقال في «درة التنزيل»:

«إن الثانية تعدّت إلى اسم، وهو قوله عز وجل: (نقبًـا) فخـفّ متعلقُها فاحتملت بـأن يتمّ لفظها، فأمّا الأولى فإنها تعلّق مكانُ مفعولها بـ «أن» والفعل بعدهـا، وهي أربعـة أشياء: أنْ، والفعـل، والفاعل، والمفعـول الذي هو الهـاء، فثقل لفـظ «استطاعوا» وكان يجوز تحقيقه حيـث لا يقارنه ما يزيده ثقلاً، فلما اجتمع الثقـلان، واحتمل الأول التخفيف ألزم في الأول دون الثاني الذي خف متعلّقه»[2]

فخص الأول بالتخفيف؛ لأن مفعوله حرف وفعل وفاعـل ومفعـول؛ فلما كثر المتعلق حـسن الحذف. والثـاني مفعوله «نَقْبًا» اسم واحـد. فبنيت أصوات الكلمة على متعلقاتها في بناء نسقي معجز.

(ج) تناسق الشبه الإعرابي واللفظي.

قد يأتي الضمير (نا) في موقع الرفع، وقد يأتي في موقـع النصب، فـإذا قلنا: «قرأنـا القرآنَ» فهو فاعل ويجب تسكين الحرف قبله، وإذا قلنا: «أتعبَنا العملُ» فهو مفعول ولا تغير حركة آخر فعله.

وإذا اتصل بالحـرف (إنّ) جاز تخفيفُ (إن) لفظا وإتمامُهـا؛ فنقول: (إنّـا) و (إنّنا)، وقد ورد في القرآن الصورتـان في مواطن كثيرة جدا؛ ولكي نعـرف حكمـة اختيـار التخفيف أو التمـام في تلك المواطـن نحتـاج إلى استقـراء تام وبحـث مستقل يقـوم به. وقد يرشدنـا التمثيل بآيتـين متشابهتين لإدراك الإعجـاز في الاختيـار في صورة من تناسق اللفظ والإعراب.

الآيـة الأولى: قوله تعالى في قـصة صالح عليه الـسلام: ﴿ قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ (هود:62).

والآية الأخـرى: قوله تعـالى في سورة إبراهيم عليه الـسلام: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ (إبراهيم:9)

ففـي الآيـة الأولى جـاءت تامـة: (إنّنـا)؛ لم يحـذف منها شيء، وفي الأخرى جاءت محذوفة الحرف: (إنّا).

وقـد فسر الإسكافي ذلك بالبنـاء النسقي على

(1) ملاك التأويل 324/2، وانظر معالم التنزيل للبغوي 217/3، ونظم الدرر للبقاعي 138/12، التحرير والتنوير لابن عاشور 16 /38، وقال: «واسطاعوا تخفيف استطاعوا، والجمع فيهما تفنن في فصاحة الكلام كراهية إعادة الكلمة. وابتدئ بالأخف منهما لأنه وليه الهمز وهو حرف ثقيل لكونه من الحلق، بخلاف الثاني إذ وليه اللام وهو خفيف. ومقتضى الظاهر أن يبتدأ بفعل استطاعوا ويثنى بفعل اسطاعوا لأنه يثقل بالتكرير، كما وقع في قوله آنفا ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ (الكهف: 78) ثم قوله: ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (الكهف: 82). ومن خصائص مخالفة مقتضى الظاهر هنا إيثار فعل ذي زيادة في المبنى بموقع فيه زيادة المعنى لأن استطاعة نقب السد أقوى من استطاعة تسلقه، فهذا من مواضع دلالة زيادة المبنى على زيادة في المعنى»

(2) درة التنزيل للإسكافي 834/2، غرائب التفسير للكرماني 680/1، بصائر ذوي التمييز 302/1

الفعل السابق؛ إذ سبقت (إننا) بالفعل (أتنهانا) والضمير في هذا الفعل في محل نصب، وشأن ضمير النصب ألا يغير حركة الفعل قبله ولا تحذف منه؛ «فلما أشبه المنصوب بـ (إنّ) المنصوب في (أتنهانا)، ولم ينازعه شبه الفاعل، سلم لفظ (إنّ) عند اتصالها به، ولم يلحقه حذف»[1]

بخلاف آية سورة إبراهيم فإن (إنا) وقعت في سياق ضمير الرفع بعدها (كفرنا)، ومن شأنه أن يغير آخر الفعل بحذف حركته ويسكنه باتصاله به، «وكما أن الفعل يلحقه حذف حركة عند اتصال هذا الضمير به، وكان الضمير الذي يحذف من إن النون، حذفت لينقص لفظها عند اتصاله بما هو كالضمير المرفوع لفظا ومعنى، وموقعا، حملا على ما تقدم، عما يكون عليه إذا لم يواصله، وجاءت (تدعوننا) على مقتضى الإعراب الواجب لها بنونين. فهذا فرق ما بين الموضعين»[2]

(د) توفية المعمولات بناء على توفية اللفظ قبلُ.

(والاكتفاء بما قلّ عما كثر منه مع وضوح المعنى)[3]

والمدخل إلى هذه المسألة بقاعدتين؛

- الأولى: أن الأصل في الكلام الذكر لا الحذف، وأن تذكر العوامل لا أن تُقدّر.
- والأخرى: الأصل في فعل الشرط أن يأتي مضارعًا؛ ليقبل الجزم ظاهرا من غير حاجة إلى إعراب المحل.

إذا تقرر هذا؛ فثمة آيتان متشابهتان يمكن توجيههما بناء على ما سبق؛ وهما قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ (آل عمران:184).

وقوله سبحانه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ (فاطر:25).

فلم تذكر الباء في الآية الأولى واكتفي بالعطف دون إعادتها وهي عامل الجر (والزبر والكتاب)، وأعيدت في آية فاطر جمعا بين العطف والباء (وبالزبر وبالكتاب)، ولما كان الكلام يبنى بعضه على بعض متناسقا، لزم النظر فيما قبلها.

فيمكن أن يقال: إن (الزبر والكتاب المنير) في سورة آل عمران وقعا في كلام بني على الاختصار والاكتفاء بالقليل عن الكثير مع وضوح المعنى؛ فتقدمها فعل ماضٍ واقع فعل شرط محله الجزم، ثم فعل بني للمفعول دون تسمية فاعله، وكل هذا خفة في اللفظ، فناسب الاكتفاء بالعطف دون أن يستوفي العامل معمولاته لفظا بتكراره.

يقول الإسكافي: «وكان أول ذلك قوله: (فإن كذبوك) والتقدير: فإن يكذبوك، فوضع الماضي الذي هو أخف موضع المستقبل الذي هو أثقل بدلالة إن التي للشرط وحصول الخفة في اللفظ، ثم إن الفعل الذي جاء في جواب الشرط بني للمفعول، ولم يسم فاعله، فكان الاختيار أن يجعل آخر الكلام كأوله بالاكتفاء بما قل عما كثر منه مع وضوح المعنى»[4]

أما في آية فاطر فقد كرر العامل وهو حرف الجر الباء؛ لأنه بني على كلام نسقه التمام جار على الأصل؛ فقبله مضارع فعل الشرط مجزوم

(1) انظر المسألة في درة التنزيل 721/2–723
(2) المرجع السابق 2/ 723
(3) المرجع نفسه 381/1–383
(4) المرجع السابق 1/ 382

لفظا لا محـلا وهو الأصل، ثم وليه فعل آخر معلوم فاعله مذكـور (كذّب الذيـن) وهـو الأصل أيضا، فكان الكلام على تمام العوامل، فناسب أن يستوفي الباء ـ وهو عامل الجر ـ معمولاته فجاءت الآيات (وبالزبر وبالكتاب).

قال الإسكافي: «لأن الشرط جاء فيها على الأصل بلفظ المستقبل، وهو: (وإن يكذبوك) وجاء الجزاء أيضا مبنيا للفاعل، ولم يحذف منه ما حذف من الأول. فلما قصد توفية اللفظ حقه أتبع آخر الكلام أوله في توفية كل معمول في عامله، وهي حروف الجر التي استوفتها المجرورات، فلذلك اختلفت الآيتان والله أعلم»[1]

المبحث الثاني: الذكر والحذف.

الأصل في الكلام الذكر والتمام كما تقدم في مبحث التوفية والتخفيف، والحذف جائز إذا علم المحذوف أو استقام الكلام بدونه لدلالة السياق عليه.

وسأجلّي في آيات محصورة منزلةَ نظرية البناء النسقي في هذا المبحث، وإمكان توظيفها لبيان تماسك الكلام وسبكه، وعلاقة الموقع الإعرابي بالبناء اللفظي للآيات.

فمن الآيات قول الله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلا ..﴾ (الأعراف: 161-162)

وقوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلا ..﴾ (البقرة: 58-59).

(أ) ذكر الفاعل وحذفه

ذكر الفاعل وحذفه جائز، والبناء النسقي يراعي بناء ما بعد الفاعل عليه ذكرا أو حذفا؛ كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ .. ﴾ إلى قوله: ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (البقرة: 58)

وقوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ.. ﴾ إلى قوله: ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف: 161)

فإن (خطايا) جمع تكسير دال على الكثرة، أما (خطيئات) فجمع سلامة مختوم بالألف والتاء، وهو مما يأتي للقلة إذا لم يقترن بما يدل على الاستغراق كـ (أل)؛ هذا هو مذهب سيبويه، ونُقل اتفاق النحاة عليه[2].

فلما بدأ الحكيم سبحانه وتعالى آية البقرة بالتصريح بالفاعل في (قلنا) قرن إلى الإخبار عن نفسه جل ذكره بما يليق بجوده وكرمه فأتى باللفظ الموضوع للشمول فيصير كالتوكيد بالعموم وهو (خطاياكم).

(1) المرجع نفسه 383/1، ونحوه في كشف المعاني في المتشابه من المثاني لابن جماعة ص 135، 134، والبرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني ص 94، ونقل الكرماني توجيه الإسكافي ولم يشر إليه، قال: « قوله ﴿جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ ههنا بباء واحدة إلا في قراءة ابن عامر وفي فاطر ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ بثلاثة باءات لأنه في هذه السورة وقع في كلام مبني على الاختصار وهو إقامة لفظ الماضي في الشرط مقام لفظ المستقبل ولفظ الماضي أخف وبني الفعل للمجهول فلا يحتاج إلى ذكر الفاعل وهو قوله ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ لذلك حذفت الباءات ليوافق الأول في الاختصار بخلاف ما في فاطر فإن الشرط فيه بلفظ المستقبل والفاعل مذكور مع الفعل وهو قوله ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ ثم ذكر بعدها الباءات ليكون كله على نسق واحد»

(2) انظر «الكتاب» لسيبويه (3/578، 491)، شرح المفصل لابن يعيش 224/3، «الإبهاج» للتاج السبكي (87/2)، «شرح ألفية ابن مالك» للأشموني (121/4)

ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه عز وجل وقال: (وإذ قيل) فلم يسم الفاعل، أتى بلفظ (الخطيئات) المحتمل للقلة من حيث البنية، وإن كان المراد بها الكثرة كالمراد بالخطايا، إلا أنه لما ذكر الفاعل أتى بما هو لائق من اللفظ، «ولما لم يسم الفاعل في سورة الأعراف وضع اللفظ غير موضعه للفرقان بين ما يؤتى به على الأصل وبين ما يعدل عنه إلى الفرع»[1].

(ب) انقطاع العطف لانقطاع الموقع الإعرابي.

يأتي الفاعل اسما صريحا أو مؤولا بالصريح، ولا يكون جملة عند البصريين والجمهور، خلافا لثعلب وهشام وبعض الكوفيين[2]. فمذهب الجمهور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ (يوسف:35) : أن الفاعل تقديره: بداءٌ، ولا يجوز أن يكون (ليسجننه).

وبناء على ذلك فلا يجوز أن يقال أيضا: إن نائب الفاعل في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ﴾ هو (اسكنوا)؛ بل تقديره: (قولٌ). فانقطع تعلق الجملة بما قبلها إعرابا؛ فلا يصح وقوعها موقع فاعل العامل؛ ثم وليه جملة الجواب (نغفرْ)، ولم يأت ما بعدها معطوفا لتناسق انقطاع التعلق الإعرابي وعدم العطف، فيشبه الانقطاع آخر الآية الانقطاع أولها. هذا في آية الأعراف.

أما آية البقرة فلم تبن على هذا، بل وقعت الجملة موقع المفعول للفعل (قلنا)، وبنيت الآيات – كما يقول ابن الزبير[3] – على تعداد النعم والآلاء وتتابعها، وعطف بعضها على بعض، فناسب مجيء الواو في قوله تعالى: (وسنزيد المحسنين).

قال الإسكافي: «وإذ خرج قوله اسكنوا عن أن يكون فاعلا، وكان لفظه في موضع الفاعل ولم يتعلق بالفعل الذي قبله تعلق الفاعل بفعله معنى، ولا تعلق المفعول بفعله الواقع به في قوله تعالى: (وإذ قلنا ادخلوا..) صار كأنه منفصل عن الفعل في الحكم وإن كان متصلا به اللفظ، وجواب الأمر الذي هو (اسكنوا) قوله: (نغفر لكم خطاياكم)، والجواب في حكم الابتداء ينفصل كما ينفصل ولا دليل في اللفظ على انفصاله إلا بفصل ما أصله أن يكون متعلقا به بحرف عطف وهو: (وسنزيد المحسنين) وحذف الواو منه واستئنافه خبرا مفردا»[4]

فبنى الإسكافي توجيهه على قاعدتين؛ الأولى: عدم جواز وقوع الجملة فاعلا، وهو مذهب الجمهور، ونتج عن ذلك انقطاع التعلق وضعفه معنى ولفظا. والقاعدة الثانية: معاملة جواب الشرط معاملة الاستئناف والابتداء، وهو مما يزيد الكلام انفصالا.

ثم قال: «وهذه المسألة هي التي غلط فيها أبو سعيد السيرافي في أول ما شرحه من ترجمة الكتاب، وهي قوله: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وعدة الوجوه التي تحتملها هذه اللفظة، وذكره في جملتها: (هذا باب أن يعلم ما الكلم من

(1) درة التنزيل للإسكافي (263/1)، وانظر البرهان للكرماني ص 73، واختار ابن الزبير أن اختلاف الجمعين مبني على سياق الآيتين، من حيث ذكر تعدد النعم والآلاء؛ فجيء بالجمع الدال على الكثرة (خطايا) عند ذلك، وجيء بجمع السلامة لخطيئة: (خطيئات) عند عدم ذلك، قال: «فورد جمعها في البقرة مكسرا ليناسب ما بنيت عليه آيات البقرة من تعداد النعم والآلاء حسبما يتبين في جواب السؤال لأن جموع التكسير ما عدا الأربعة أبنية التي هي: أفعُل وأفعال وأفعلة وفِعْلَة إنما ترد في الغالب للكثرة فطابق الوارد في البقرة ما قصد من تكثير الآلاء والنعم وأما الجمع بالألف والتاء فبابه القلة في الغالب أيضا ما لم يقترن به ما يبين أن المراد به الكثرة فناسب ما ورد في الأعراف من حيث لم تبن آيها من قصد تعدد النعم على ما بنيت عليه آي البقرة فجاء كل على ما يناسب والله أعلم» (ملاك التأويل 38/1)

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 123/2، التذييل والتكميل لأبي حيان 173/6، ارتشاف الضرب لبي حيان 1320/3، همع الهوامع للسيوطي 575/1

(3) ملاك التأويل 38/1

(4) درة التنزيل 1/ 232

العربيـة)[1] فجعل ما الكلم وهـي جملة في موضع الفاعل مـن يعلم، وهـذا ما يأبـاه مذهبه ومذهب أهل البـصرة، وقد أومأت إلى غـرضي فيما يجوز أن تكـون الـواو فيـه محذوفة مـن قولـه: (سنزيد المحسنين) في سورة الأعـراف وثابتة فيه في سورة البقرة، فتأملوه فإنه مسألة مشكلة في النحو تفهموه إن شاء الله»[2]

(ج) مراعاة التخصيص السابق بلاحق من مثله.

أصل معنـى (مِن) ابتـداء الغاية. تقول: سرت مـن موضع كـذا إلى موضع كـذا. وفي الكتاب: من فلان إلى فـلان. إنما يريد: ابتـداؤه فلان. وتكون للتبعيـض نحـو قولـك: هـذا مـن الثـوب. وهـذا منهـم تقـول: أخـذت بعض مالـه، وتقـول: أخذت من ماله[3].

وقـد وردت كلمـة (منهـم) في آيـة الأعـراف – 162 –: ﴿ فَبَـدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُـواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾، ولم تذكر في مشابهتها في البقرة – 59 –: ﴿ فَبَـدَّلَ ٱلَّذِيـنَ ظَلَمُواْ قَـوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ..﴾

فمـا الحكمة التي يمكـن لنظرية البنـاء النسقي أن تسهم في بيانها؟

الجـواب: «أن أول القـصة في سورة الأعـراف مبنـي علـى التخصيـص والتمييـز بدليـل لفـظ (مـن)؛ لأنه قـال تعـالى: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُـوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْـدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ (الأعـراف:159)، وقال: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ..﴾ فأتى في آخر ما حكى عنهم من مقابلة نعم الله عليهم بتبديلهم ما قـدم به القـول إليه فأتى بلفـظ (من) التي هي للتخصيـص والتمييـز بناء علـى أول القصة التي هـي: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُـوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْـدُونَ بِٱلْحَقِّ ..﴾؛ ليكـون آخر الكلام **لأوله مساوقا، وعجزه لصدره مطابقا**، فيكـون الظالمـون مـن قول مـوسى بإزاء الهادين منهم، وهناك ذكر أمة هادية عادلة، وهنا ذكـر أمة مبدلـة عاديـة مائلة، وكلتاهمـا من قوم مـوسى، فاقتضت التسوية في المقابلة ذكر (منهم) في سورة الأعراف.

وأمـا في سورة البقرة فإنه لم تُـبنَ الآيات التي قبـل قولـه: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِيـنَ ظَلَمُواْ قَـوْلًا ..﴾ على تخصيـص وتبعيض فتحمل الآية الأخيرة على مثل حالها، ألا تـرى أنه قال: ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْـرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَـتِىَ ٱلَّـتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُـمْ ..﴾ (البقـرة:47) ثـم تكـرر الخطـاب لهـم إلى أن انتهـى إلى قوله: ﴿ وَظَلَّلْنَـا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَـا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّـلْوَىٰ ..﴾ (البقـرة:57)، وقولـه: ﴿ وَإِذْ قُلْنَـا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ ..﴾ (البقرة:58)، وتعقبه بقوله: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ .. ﴾ فلم يحتج إلى (منهم)؛ لأنـه لم يتقدمـه ما تقـدم في سورة الأعـراف مما يقتضيها»[4]

ومما يندرج تحت هذا المبحث: ذكر المفعول به وحذفه اتساقا.

إن «حـذف ما يعلم جائـز» كما يقول ابن مالك في الخلاصة:[5]

وحذفُ ما يُعلمُ جـائزٌ كما
تقولُ زيدٌ بعدَ مَنْ عندكما

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 10/1
(2) درة التنزيل 232/1–235
(3) انظر الكتاب لسيبويه 307/2، المقتضب للمبرد 44/1، الأصول لابن السراج 409/1
(4) درة التنزيل 236/1–238، وانظر ملاك التأويل 39/1، 38، والبرهان للكرماني ص 74
(5) انظر التصريح لخالد الأزهري 221/1

وينسحب ذلك على المفعول به؛ فإنه إذا فهم من الكلام، أو سيق لغرض حسن فيه الحذف؛ حُذِف، وإلا ضر حذفه، كما يقول ابن مالك:[1]

وحذفَ فضلةٍ أجِزْ إن لم يَضِرْ

كحَذْفِ ما سيقَ جوابًا أو حُصِرْ

ومن صور المفعول به أنه قد يأتي اسما ظاهرا أو ضميرا أو جملة أو شبه جملة كما هو معلوم في الأعاريب، وذكر المفعول به في كتاب الله تعالى في تلك الصور، وورد أيضا محذوفا، معلوما من سياق الآي؛ وفي كلٍّ حكمة، وتعيننا نظرية البناء النسقي على إدراك بعض تلك الحكمة، كمُفَسر ومُبَيّن لتتابع الكلام على نسق يلائم بعضه بعضا.

ومن ذلك ورود الفعل (كَذّبَ) مستوفيا مفعوله لفظا في آياتٍ، ومكتفيا بإدراكه من السياق من غير تصريح به في أخرى، كقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (الأعراف:101). فلم يصرح بمفعول (كذبوا).

وقال سبحانه: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ (يونس:74). فأوقع شبه الجملة (به) موقع المفعول.

فهاتان آيتان متشابهتان لفظا، فأما فعل آية الأعراف الذي لم يذكر مفعوله فهو للبناء على ما قبلها وهو: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ (الأعراف:96) فقوله: (ولكن كذبوا) لم يذكر له مفعول، «وانساقت الآيات بعد التحذير المتوالي بقوله: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ﴾(الأعراف:97) ثم ختمت بقوله: ﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ ﴾ (الأعراف:101)»[2]. فختم الآيات بمثل ما بدأ به كما يقول الكرماني.[3]

وأما قوله تعالى في سورة يونس 74: ﴿فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ ﴾ وإثبات المفعول به هنا؛ فلأن قبله قصة نوح عليه السلام، وهي ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ..﴾ (يونس:71) . ثم بعده: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ ثم بعده: ﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ﴾ (يونس:73) ، فجاءت (كذب) متعدية مثل ما قبلها.

«ولما وقعت الإشارة في قوله: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ ﴾ إلى تكذيب من كذب من قوم نوح، اختير تعدية الفعل المكرر على الفعل الأول؛ ليعلم أن هذا الفعل معنيّ به ما تقدم، فلما جاء ذلك متعديا جاء هذا مثله. ولما لم يجئ في الآية التي في سورة الأعراف متعديا لم يجئ فيما بني عليه إلا محذوف المفعول به»[4]

(1) انظر التصريح لخالد الأزهري 472/1

(2) درة التنزيل 607/2–609

(3) قال الكرماني : «قوله ﴿بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ ﴾ في هذه السورة وفي يونس ﴿ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ ﴾ لأن أول القصة في هذه السورة ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟﴾ وفي الآية ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم﴾ وليس بعدها الباء فختم القصة بمثل ما بدأ به وكذلك في يونس وافق ما قبله ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ﴾ ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ﴾ فختم بمثل ذلك فقال ﴿ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ ﴾ وذهب بعض أهل العلم إلى أن ما في حق العقلاء من التكذيب فبغير الباء نحو قوله ﴿فَكَذَّبُوا۟ رُسُلِى ۖ﴾ و﴿كَذَّبُوهُ﴾ وغيره وما في حق غيرهم بباء نحو ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ﴾ وغيرها وعند المحققين تقديره فكذبوا رسلنا برد آياتنا حيث وقع». البرهان ص 125

(4) درة التنزيل 607/2–609

وعكس ابنُ الزبير التوجيهَ السابق، وجعل الآيات من قبيل الإيجاز والاكتفاء؛ إذ إنه قد سبق في سورة الأعراف – 86 – : ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾ وقوله – 87 – : ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ﴾ ثم قال بعدُ – 101 – : ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ﴾ وقع الاكتفاء بما تقدم من قوله: ﴿بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ﴾ والذي أرسل به هو الذي طلب منهم الإيمان به فحصل المقصود. وأما قوله في يونس: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ﴾ فإنه لما تقدم هنا ما تقدم هناك فلم يكن بد من الإتيان بالضمير ليحصل ما وقع من التكذيب ولترتبط الصلة بالموصول.[1]

وتوجيهه مع احتمال صحته فإنه أيضا لم يخرج عن مفهوم البناء النسقي، الذي يعتمد مراعاة السابق والبناء عليه ذكرًا أو اكتفاءً؛ كالاكتفاء بذكر (ما) في آية عن إعادتها فيما بعدها، كقوله تعالى: في سورة يونس ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٥٤﴾ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾﴾.. حذفت (ما) في الآية الثانية لتقدم ذكرها في الآية الأولى.[2]

المبحث الثالث: التقديم والتأخير.

لأجزاء الجملة العربية رُتَبٌ محفوظٌ أصلُها، فالفاعل مثلا لا يأتي قبل فعله، وما له الصدارة له التقدم، والمفعول أصله بعد الفعل والفاعل، ثم لعارض لفظي أو غرض بلاغي تخالف هذه الأجزاء أصل رتبتها؛ فالمفعول به يتقدم على فاعله إذا كان ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا، وشبه الجملة له حرية الرتبة ويُتسامح فيه، ويتقدم وجوبا إذا وقع خبرا والمبتدأ نكرة، إلى آخر مباحث النحو؛ يقول ابن مالك:[3]

الأصل في الفاعل أن يتصلا
والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل
وقد يجي المفعول قبل الفعل
وأخر المفعول إن لبس حذر
أو أضمر الفاعل غير منحصر

والبلاغيّ – وبخاصة أصحاب نظرية النظم – يهتمون بأثر ذلك في المعنى؛ ويجعلون الأثر سببا، فسبب التقديم قد يكون الاهتمام أو التأكيد ... إلخ. أما نظرية البناء النسقي فإنها تسعى إلى تفسير التقديم والتأخير بالنظر إلى التركيب النحوي السابق أو اللاحق للكلام. ولا تعارض في بيان الحكمة من رتبة شبه الجملة بناء على نسق الآي مع مراعاة دلالة الاهتمام والتأكيد.

وقال سبحانه وتعالى في قصة نوح عليه السلام: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى **وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ** ..﴾ (هود: 27-28)

وقوله سبحانه في قصة صالح عليه السلام في السورة نفسها: ﴿قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٦٢﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى **وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً** ..﴾ (هود: 62-63)

(1) انظر ملاك التأويل لابن الزبير 212/1
(2) درة التنزيل 705/2
(3) انظر شرح الألفية للأشموني 403/1، 402.

فإن المعنيين واحد في الموضعين، وقول النبيَّيْن سواءٌ لأمتيهما، وإنما اختلفا بإخبار الله تعالى في موضع خبرٍ قدّم فيه المفعول الثاني على الجار والمجرور؛ لإجراء هذا الفعل ومفعوليه على ما جرى عليه الفعل الذي قبله.[1]

ومعنى «على ما جرى عليه الفعل الذي قبله» معناه: أنه قد سبق في قصة نوح: ﴿ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا ﴾ وقوله: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ ﴾ ثم بعده: ﴿ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾؛ فتقدمت أفعال ثلاثة كل واحد منها يتعدى إلى مفعولين، والمفعول الثاني منهما لا يحجزه عن الأول شبه جملة؛ **فأُجريَ هذا الفعل الذي هو: ﴿ وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ ﴾ مجرى تلك الأفعال التي وقعت ﴿ وَءَاتَىٰنِى ﴾ في جوابها؛ فباشر مفعوله دون حاجز.**

أما في قصة صالح عليه السلام فقوله تعالى: ﴿ **وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً** ﴾ سبق بقوله: ﴿ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ ﴾، فوقع خبر كان ﴿ مَرْجُوًّا ﴾ - وهو منزلة المفعول لها - وقد تقدمه الجار والمجرور؛ فجرى الجواب في قصة صالح مجرى الابتداء في هذا المعنى، فترجح في هذا المكان تقديم الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ **وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً** ﴾ على المفعول الثاني، كما ترجح في قصة نوح تقديم المفعول على الجار والمجرور.[2]

ويجوز أن يكون تقديم الجار والمجرور في قصة صالح للتأكيد؛ لما يحرز تقديمه من التأكد ويعيه مفهومه من أن الرحمة منه سبحانه لا يشرك فيها غيره، فهو مخصوص لا يحصل مع تأخيره. فتقديم هذا الضمير المجرور كتقديمه في قوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾ (الإخلاص:4) فلما بالغوا في قبح الجواب بالغ صالح عليه السلام في رد مقالهم، فقدم المجرور لتأكيد أن الرحمة من عند الله تعالى: ﴿ **وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً** ﴾[3]

- ووقع في آيتين متشابهتين أخريين نحو الآيتين المتقدمتين، ففي سورة آل عمران (الآية 126) : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا **بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ** وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾

وفي سورة الأنفال (الآية 10) : ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا **بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ** وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ . فذكرت كلمة (لكم) في الأولى، ولم تذكر في الأخرى. وأخر (به) في الأولى وقدم في الثانية.

أما ذكر ﴿ لَكُمْ ﴾ فلا يسأل عنه لأنه جاء على الأصل، وإنما يسأل عن حذفها في آية الأنفال، والجواب أن من عناصر البناء النسقي في القرآن: **الاكتفاء والاستغناء**، فقد تقدمت ﴿ **لَكُمْ** ﴾ في الآية التي قبلها: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (الآية: 9)، وقبلها أيضا ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ (الآية: 7) فأغنت عن إعادتها بلفظها ومعناها.

«فلما قال: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ علم أنه جعل بشرى لهم، فأغنت ﴿ لَكُمْ ﴾ الأولى بلفظها ومعناها عن الثانية، وفي الآية الأولى لم يتقدم ما يقوم مثل هذا المقام، فأتى بقوله: ﴿ لَكُمْ ﴾ على الأصل.

وأما تأخير ﴿ بِهِ ﴾ بعد قوله: ﴿ قُلُوبُكُم ﴾ فلأنه لما أخر الجار والمجرور في الكلام الأول، وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ ..﴾، وعطف الكلام الثاني عليه، وقد وقع فيه جار ومجرور وجب تأخيرهما

(1) درة التنزيل 717/2 - 715
(2) انظر: درة التنزيل 717/2، البرهان للكرماني 144
(3) انظر ملاك التأويل 256/2

في اختيار الكلام ليكون الثاني كالأول في تقديم ما الكلام أحوج إليه، وتأخير ما قد يستغني عنه.»[1]

ويجوز أن القلوب قدمت على المجرور اعتناء وبشارة ليمتاز أهلها ممن ليس لهم نصيب؛ لأنه قد تقدم في آية آل عمران: ﴿ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ ﴾ والإخبار عن عدوهم فاختلط ذكر الطائفتين وضمهما كلام واحد فجردت البشارة لمن هدى منهما وأنها لأولياء الله المؤمنين فجيء بضمير خطابهم متصلا بلام الجر المقتضية الاستحقاق فقيل «بشرى لكم » وبين أن قلوبهم هي المطمئنة بذلك فقيل: ﴿ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ﴾ (آل عمران:126)

أما آية الأنفال فلم يتقدم فيها ذكر لغير المؤمنين فلم يحتج إلى الضمير الخطابي في لكم وأيضا فإن آية الأنفال قد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ (الأنفال:7)؛ فأغنى عن عودته فيما بعده اكتفاء بما قد حصل مما تقدم من تخصيصهم بذلك.[2]

ومما تستعين به نظرية النسق على التوجيه استيفاءُ الفعل لمعمولاته أو الاستغناء عنها والاكتفاء بما بنيت عليها الآية؛ لأنه إذا قوي حكم الفعل في مكان وجب أن يرتب ما يتعدى إليه على الأصل.[3]

فالمقصود بقوة الفعل هنا استيفاؤه معمولاته مُرتَّبةً، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ **وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ** وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (النحل:14)

وقال سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ **وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ** لِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾. (فاطر:12)

فآية النحل بُنِيَت على تأخير المجرورات عما تعلقت به، **وجرى الكلام جريا واحدا للتناسب والتشاكل، فقيل: ﴿ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ ﴾، و﴿ وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ ﴾، و﴿ مَوَاخِرَ فِيهِ ﴾**.

أما آية فاطر فمبنية على تقدم المجرور على ما به تعلق: ﴿ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ ، و﴿ تَأْكُلُونَ ﴾ هو العامل في ﴿وَمِن كُلٍّ﴾ المتأخر عنه، فناسب ذلك تأخر العامل أيضا في المجرور الثاني؛ ليتناسب الكلام ببناء آخره على ما بنى أوله.[4]

ومما يتعلق **برتبة المفعول به** أيضا قوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿ بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٨١﴾ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾ **لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا** مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾.

وقال في سورة النمل: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴿٦٧﴾ لَقَدْ **وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا** مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ .

ففي آية المؤمنون التزم المفعول به ﴿ هَٰذَا ﴾ رتبته وأخر عن مؤكِّد نائب الفاعل ﴿ نَحْنُ ﴾ وعن المعطوف عليه ﴿ ءَابَآؤُنَا ﴾؛ بناء على التزام الرتب في عناصر الكلام السابق الذي يبدأ بالفعل ثم بالفاعل يليه المفعول، وتأخر خبر كان الذي هو في معنى المفعول ﴿ كُنَّا تُرَابًا ﴾ ولم يأت بعده معطوفا مرفوعا على الضمير في

(1) درة التنزيل 370/1–371

(2) ملاك التأويل 89/1، انظر البرهان للكرماني ص 92، كشف المثاني لابن جماعة ص 132

(3) درة التنزيل 287/2

(4) ملاك التأويل 296/2. وانظر درة التنزيل 782/2–788

﴿ مِتْنَـا ﴾؛ ولأن **الأصل إذا أجرى عليه الشيء أولى من غيره**، فاقتضى ذلك مجيء المفعول بعدُ متأخرا متناسقا ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا ﴾

أما آية النمل فقد تقدمها تأخر المعطوف المرفوع وتقدم خبر كان المنصوب ﴿ كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ ﴾، فلائم أن يأتي بعدها ما يناسقها ويبنى عليها، فأخر توابع المرفوع ﴿ نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا ﴾ وقدم المفعول ﴿ هَٰذَا ﴾. [1]

فسبحان الحكيم الخبير، فإن كلامه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ونظمه معجز نحوا ودلالة.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن عرض أهم نتائجه وتوصياته على النحو التالي:

● أولا: النتائج:

1- إعجاز القرآن قد يكون في تراكيب جمله وبناء ألفاظ آياته، وليس شرطا أن يضم إلى ذلك ما يفهمه المتلقي من دلالة هذه التراكيب، فالإعجاز واقع لفظا ومعنى، دلالة وتركيبا، كل على حدة أو مجموعا.

2- النسق يخالف النظم والعلاقة بينهما متكاملة لا متباينة، وأصل النسق: «ما جاء من الكلام على نظام واحد» أو «تتابع الكلام على بناء متلائم». وقد عرفت البناء النسقي بأنه: «ملاءمة تركيب آخر الآية أولَها». وبعبارة قريبة هو: «حمل آخر الآية على أولها؛ للمشاكلة أو للمقتضَى اللغوي».

3- البناء النسقي دليل على السبك والإحكام في لغة القرآن وتراكيبه، وأمارة على إعجازه.

4- يُعَدّ الخطيب الإسكافي أبرز من عُنِي بهذا البناء في أثناء توجيهه متشابه القرآن في كتابه «درة التنزيل وغرة التأويل».

5- للبناء النسقي أنواع عدة ومن أهمها: النسق الدلالي، ونسق المشاكلة، والنسق النحوي. وتحت هذه الأنواع صور كثيرة.

6- أهم صور «البناء النسقي النحوي» ثلاثة: الأول: التخفيف والتوفية. والثاني: الذكر والحذف. والثالث: التقديم والتأخير. وهو ليس محصورا فيها، وإنما هي الأبرز والأجلى.

7- جاء مبحث التخفيف والتوفية مبنيا على مستوى الحرف (كما في تخفيف النون من «يكن») وعلى مستوى التعلق والعوامل والإعراب.

8- وشمل مبحث الذكر والحذف العمدة والفضلة على السواء، ولم يكُ قاصرا على باب دون آخر؛ بل استطاع المبحث من خلال آيات محصورة إبراز البناء النسقي في الحرف والموقع الإعرابي والفاعل والمفعول ...

9- وفي مبحث التقديم والتأخير، ظهر بجلاء الفرق بين النظم والنسق والعلاقة بينهما، وأن نظرية البناء النسقي سعت في هذا المبحث إلى تفسير التقديم والتأخير بالنظر إلى التركيب النحوي السابق أو اللاحق للكلام. وأن من عناصر البناء النسقي: الاكتفاء والاستغناء.

● ثانيا: التوصيات:

1- لا يجوز إخضاع النص القرآني للنظريات اللغوية الحديثة بوصفها معيارا حاكما؛ وإنما يسترشد بها لوصف البنية اللغوية للآيات وبيان إعجازها.

2- تطبيق فكرة «البناء النسقي» على كلام العرب منظومه ومنثوره، وبيان أثر ذلك في سبك النصوص وإحكامها.

(1) درة التنزيل 2/888–889

3- دراسة تلك النظرية من الناحية البلاغية وعقد المقارنات الموسعة بين الإسكافي والجرجاني، أي: بين النسق والنظم.

4- دراسة الفروق بين البناء النسقي والتوازي بوصفهما من معايير السبك والإحكام.

بيبليوغرافيا

- القرآن الكريم .
- الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد مرعب، ط.دار إحياء التراث، بيروت، 2001
- الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، تحقيق مصطفى آيدن، ط.جائزة دبي، الإمارات، 2012
- الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة
- الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط.دار المعارف، القاهرة، الخامسة، 1997
- البغوي، معالم التنزيل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط.دار إحياء التراث، بيروت، 1420
- البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ط.دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ط.المدني، القاهرة، الثالثة، 1992
- أبو جعفر بن الزبير، ملاك التأويل، تحقيق عبد الغني الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت
- ابن جماعة، كشف المعاني في المتشابه من المثاني، تحقيق عبد الجواد خلف، ط.دار الوفاء، مصر، 1990
- أبو حيان، التذييل والتكميل، تحقيق حسن هنداوي، ط.دار القلم، دمشق، الأولى
- خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ط.عيسى الحلبي، القاهرة
- الخطابي، بيان إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، ط.دار المعارف، القاهرة، الثالثة، 1976
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.عيسى الحلبي، الأولى، 1957
- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط.مؤسسة الرسالة، بيروت
- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ط.دار إحياء التراث، بيروت.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط.الخانجي، الثالثة 1988
- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.دار الكتب العلمية، بيروت
- ابن عطية، المحرر الوجيز، تحقيق عبد السلام محمد، ط.دار الكتب العلمية، بيروت 1422ه
- الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز، تحقيق محمد النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- الكرماني، غرائب التفسير، ط.دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة
- الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن، تحقيق عبد القادر عطا، ط.دار الفضيلة.
- الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش، الرسالة، بيروت.
- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط.دار هجر، الأولى 1990
- المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط.عالم الكتب، بيروت
- محمد أبو زهرة، المعجزة الكبرى، دار الفكر العربي، القاهرة
- ابن منظور، لسان العرب، ط.دار صادر، بيروت، الثالثة، 1414ه
- النكري، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ط.دار الكتب العلمية، بيروت، 2000